

المراجعة في إطار الحوكمة ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار دراسة ميدانية

*Governance audit and its role in rationalising investment decisions
A field study*

أ. معاوية جمال الدين محمود بابكر¹، د. الزين عبدالله بابكر²

1 كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين (السودان)، maowiaedu@gmail.com

2 كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين (السودان)

تاريخ الاستلام: 2025/1/10 تاريخ القبول: 2025/01/24 تاريخ النشر: 2025/02/08

Abstract :

The study aimed to analyse the role of auditing within the governance framework in rationalising investment decisions in the Khartoum Stock Exchange.

The results revealed a positive and statistically significant relationship between external audit, internal audit, and audit committees and rationalisation of investment decisions, which confirms the important role of these mechanisms in enhancing transparency and accountability and minimising financial risks.

Keywords: Investment decisions, audit , governance

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل دور المراجعة في إطار الحوكمة في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

كشفت النتائج عن وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كل من المراجعة الخارجية، المراجعة الداخلية، ولجان المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار، مما يؤكد الدور المهم لهذه الآليات في تعزيز الشفافية والمساءلة وتقليل المخاطر المالية

الكلمات المفتاحية: قرارات الاستثمار، المراجعة، الحوكمة

مقدمة:

تعتبر قرارات الاستثمار من أهم القرارات التي تتخذها الشركات، حيث ترتبط بشكل مباشر بنموها واستدامتها على المدى الطويل. تاريخياً، شهدت عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية تطوراً كبيراً مع تزايد تعقيد الأسواق المالية وزيادة المنافسة. تعتمد هذه القرارات على تحليل دقيق للمخاطر والعوائد المتوقعة، مما يجعلها ذات تأثير كبير على الأداء المالي للشركة. ومع ذلك، فإن ترشيد هذه القرارات يظل تحدياً كبيراً، خاصة في ظل وجود عوامل مثل عدم التأكد والمخاطر المالية. لذلك،

أصبحت الحاجة إلى آليات فعالة لترشيد القرارات الاستثمارية أمراً ضرورياً لضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركات.

ظهرت الحوكمة كأحد المفاهيم الأساسية في عالم الأعمال بعد سلسلة من الفضائح المالية التي هزت ثقة المستثمرين في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين. تعرف الحوكمة بأنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في عملياتها، وذلك لضمان تحقيق التوازن بين مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة. تشمل آليات الحوكمة عدة عناصر رئيسية، منها المراجعة الداخلية التي تهدف إلى تقييم فعالية الضوابط الداخلية، والمراجعة الخارجية التي توفر تقييماً مستقلاً للقوائم المالية، ولجان المراجعة التي تشرف على عملية المراجعة وتضمن استقلاليتها. تعتبر هذه الآليات أدوات أساسية لتعزيز الشفافية والمساءلة في الشركات.

تساهم آليات الحوكمة بشكل أساسي في تحسين جودة قرارات الاستثمار من خلال تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة، بالإضافة إلى الحد من المخاطر المحتملة. فعندما تكون المراجعة الداخلية فعالة، يمكن للشركات تحديد المخاطر المحتملة بشكل أفضل، مما يساهم في اتخاذ قرارات استثمارية أكثر دقة. كما أن المراجعة الخارجية توفر تقييماً مستقلاً للقوائم المالية، مما يعزز ثقة المستثمرين ويدعم قرارات الاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، تضمن لجان المراجعة استقلالية عملية المراجعة وجودتها، مما يساهم في تحسين جودة المعلومات المالية التي تعتمد عليها القرارات الاستثمارية. وبالتالي، فإن هذه الآليات مجتمعة تساهم في ترشيد القرارات الاستثمارية.

1. مشكلة الدراسة

تمثل مشكلة الدراسة في الصعوبات التي تواجهها شركات المساهمة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية في ترشيد قراراتها الاستثمارية، خاصة في ظل وجود عوامل مثل عدم التأكد والمخاطر المالية. وعلى الرغم من أهمية هذه القرارات في تحقيق النمو والاستدامة، إلا أن العديد من الشركات تواجه تحديات في اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة. لذلك، تبرز الحاجة إلى دراسة دور آليات الحوكمة في ترشيد هذه القرارات. السؤال الرئيسي للدراسة: ما هو دور المراجعة في إطار الحوكمة في ترشيد قرارات الاستثمار في شركات المساهمة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق

المالية؟

الأسئلة الفرعية:

- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية في اطار الحوكمة وترشيد قرارات الاستثمار؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية في اطار الحوكمة وترشيد قرارات الاستثمار؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة وترشيد قرارات الاستثمار؟

2. أهداف الدراسة: سعت الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

- تحليل العلاقة بين المراجعة الخارجية في اطار الحوكمة وترشيد قرارات الاستثمار في شركات المساهمة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.
- تقييم تأثير المراجعة الداخلية في اطار الحوكمة على ترشيد قرارات الاستثمار في الشركات المدرجة.
- تحديد دور لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة في ترشيد قرارات الاستثمار في الشركات المدرجة.

3. فرضيات الدراسة: لتحقيق اهداف الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية في اطار الحوكمة وترشيد قرارات الاستثمار.
- الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية في اطار الحوكمة وترشيد قرارات الاستثمار.
- الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة وترشيد قرارات الاستثمار.

4. أهمية الدراسة

1.4 الأهمية العلمية: تسهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات المحاسبية والإدارية من خلال استكشاف العلاقة بين آليات الحوكمة وترشيد القرارات الاستثمارية، وهو مجال لم يتم استكشافه بشكل كافٍ في الدراسات السابقة. كما توفر الدراسة إطارًا نظريًا وعمليًا يمكن أن يكون مرجعًا للباحثين في مجال الحوكمة واتخاذ القرارات الاستثمارية.

2.4 الأهمية العملية: تساعد نتائج هذه الدراسة شركات المساهمة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية على تحسين آليات الحوكمة لديها، مما يسهم في ترشيد قراراتها الاستثمارية وتحسين أدائها المالي. كما يمكن أن تكون النتائج مفيدة للمشرعين والجهات الرقابية في تطوير سياسات تعزز فعالية الحوكمة في الشركات.

5. الدراسات السابقة:

يستعرض الباحثان في هذا القسم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع آليات الحوكمة وترشيد قرارات الاستثمار، حيث يتم عرض كل دراسة من خلال التركيز على الهدف الرئيسي وأهم النتائج التي توصلت إليها، وذلك لتوفير إطار نظري شامل لفهم الموضوع. بعد ذلك، يقوم الباحثان بمقارنة دراسة الباحثان مع الدراسات السابقة، مع توضيح أوجه التشابه والاختلاف، والفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى سدها، وذلك كما يلي:

اسم الباحث	السنة	الهدف الرئيسي	أهم النتائج
أبو القاسم	2016	توضيح دور الآليات المحاسبية في تضيق مخاطر المراجعة وضبط حوكمة الشركات.	المراجع الخارجي يعتبر العماد الرئيسي لحوكمة الشركات الجيدة من خلال تحقيق المساءلة والالتزام، مما يؤدي إلى توافر الثقة بين أصحاب المصالح.
Akeju and Babatunde	2017	معرفة تأثير ممارسات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية في الشركات النيجيرية.	وجود علاقة إيجابية كبيرة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية، واستقلالية لجان المراجعة يحسن جودة التقارير المالية.
Saleh and Ismail	2017	دراسة العلاقة بين جودة المراجعة وحوكمة الشركات على إدارة الأرباح في ماليزيا.	حجم المراجع ليس له علاقة هامة مع إدارة الأرباح، ولكن استقلالية لجنة التدقيق وعدد أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين لها علاقة إيجابية مع

المراجعة في إطار الحوكمة ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار – دراسة ميدانية

اسم الباحث	السنة	الهدف الرئيسي	أهم النتائج
			إدارة الأرباح.
عبدالكريم، وعمامرة	2018	فهم وتحليل واقع اتخاذ القرارات الاستثمارية في ظروف المخاطرة وعدم التأكد.	أساليب اتخاذ القرارات الاستثمارية متعددة، ودرجة المخاطرة وعدم التأكد تساهم في ترشيد عملية اتخاذ القرار الاستثماري.
ملاح	2019	التعرف على مدى تأثير آليات الحوكمة الداخلية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.	وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات الحوكمة الداخلية والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وتفعيل مهام مجلس الإدارة يساهم في محاربة هذه الممارسات.
جاودي	2021	إظهار أهمية ركائز الحوكمة في دعم استقلالية المراجع الداخلي لتقليل المخاطر.	التزام المراجع بالسلوك الأخلاقي والكفاءة المهنية يزيد من استقلاليته، ومراجعة إدارة المخاطر يساعد في تقليل المخاطر وتحسين العمليات المالية.
حايي ويوسف	2023	اختبار أثر فعالية لجان المراجعة ترشيد قرارات الاستثمار.	تحقيق التوازن في عدد أعضاء لجان المراجعة يساعد في ترشيد قرارات الاستثمار، وشفافية تقارير لجان المراجعة تساهم في ترشيد قرارات المستثمرين.

6. المقارنة بين دراسة الباحثان والدراسات السابقة:

تميزت دراسة الباحثان عن الدراسات السابقة من خلال تركيزها على العلاقة بين آليات الحوكمة (المراجعة الخارجية، الداخلية، ولجان المراجعة) وترشيد قرارات الاستثمار، وهو مجال لم يتم استكشافه بشكل كافٍ في الدراسات السابقة. بينما ركزت الدراسات السابقة على الربط بين حوكمة الشركات وجوانب مختلفة مثل جودة التقارير المالية، إدارة الأرباح، أو تقليل المخاطر، فإن هذه الدراسة تملأ فجوة بحثية من خلال الربط المباشر بين آليات الحوكمة واتخاذ القرارات الاستثمارية، مما يوفر رؤية جديدة حول كيفية تأثير هذه الآليات على ترشيد القرارات في بيئة اقتصادية محددة مثل السودان. بالإضافة إلى ذلك، تميزت الدراسة بتطبيق منهجية ميدانية قوية باستخدام عينة عشوائية ممثلة لضمان موثوقية النتائج، مما يعزز مساهمتها في الأدبيات المحاسبية والإدارية.

أولا. الإطار النظري

1. مفهوم وأهمية وأهداف قرارات الاستثمار

تشير قرارات الاستثمار إلى تلك القرارات التي تتخذها الإدارة المالية لاستثمار أموال الشركة في أنشطة معينة بهدف تحقيق عوائد مالية مستقبلية (سياسي وسلمان، 2021). وتمثل أهمية هذه القرارات في دورها في تحقيق النمو الاقتصادي طويل المدى، حيث تسهم في زيادة الإنتاجية والدخل القومي، وتوفير فرص العمل، وتأمين الخدمات للمستثمرين (الشريفي ومحمد، 2022). كما تُعد قرارات الاستثمار من أكثر القرارات مخاطرة بسبب التزاماتها المالية الكبيرة والطويلة الأجل (بلعجوز، 2012). وتهدف هذه القرارات إلى تحقيق أقصى- عائد دوري، زيادة قيمة رأس المال، تحقيق الأرباح الرأسمالية، وتقليل المخاطر المصاحبة للاستثمار (بشير، 2011؛ الملحم وفهيم، 2004). بالإضافة إلى ذلك، تسهم في توفير السيولة وتحقيق العضوية في مجالس إدارة الشركات (يوسف، 2008). وفي العصر الحديث، أصبحت قرارات الاستثمار تعتمد بشكل كبير على التحليل المالي والتكنولوجيا الحديثة، حيث تُستخدم أدوات مثل تحليل البيانات الكبيرة لتقييم المخاطر واتخاذ قرارات أكثر دقة (حمد الله، 2020). كما أن الشفافية في المعلومات المالية تساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات رشيدة بناءً على بيانات دقيقة (عبده، 2018). بالإضافة إلى ذلك، أصبحت الاستدامة عاملاً مهماً في قرارات الاستثمار الحديثة، حيث يبحث المستثمرون عن مشاريع تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (بدوي، 2020).

2. العلاقة بين المراجعة في اطار الحوكمة وترشيد قرارات الاستثمار

تُعد المراجعة في اطار الحوكمة من العناصر الأساسية التي تسهم في تحسين فعالية اتخاذ القرارات الاستثمارية داخل المؤسسات. تشمل هذه الآليات لجان المراجعة، والمراجعة الداخلية، والمراجعة الخارجية، حيث تلعب كل منها دوراً مهماً في تعزيز الشفافية والمساءلة، مما يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المالية المتاحة للمستثمرين. من خلال تقييم العمليات المالية والرقابية، تساعد هذه الآليات في تقليل المخاطر المرتبطة بالاستثمار، مما يمكن المستثمرين من اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة.

1.2 العلاقة بين لجان المراجعة في اطار الحوكمة وترشيد قرارات الاستثمار:

تُعتبر لجان المراجعة من العناصر الحيوية في نظام الحوكمة المؤسسية، حيث تساهم بشكل كبير في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل الشركات. من خلال دورها الرقابي، تعمل لجان المراجعة

على تقييم جودة المعلومات المالية والتأكد من دقتها، مما يساهم في تقليل المخاطر المرتبطة بالقرارات الاستثمارية. إذ أن وجود لجان مستقلة وفعالة يمكن أن يحد من السلوكيات الانتهازية للمديرين، ويعزز من جودة التقارير المالية، مما يساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات رشيدة (Ibrahim et al., 2020). علاوة على ذلك، فإن لجان المراجعة تعزز الثقة بين المستثمرين، حيث تضمن لهم أن المعلومات التي يعتمدون عليها في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية قد تم مراجعتها بشكل دقيق. هذا الأمر يُعزز من استقرار السوق ويُقلل من التقلبات الناتجة عن المعلومات غير الدقيقة أو المضللة (عوض، 2023). لذا، فإن العلاقة بين لجان المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار تتجلى في قدرتها على تحسين جودة المعلومات المالية وتقليل المخاطر، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات استثمارية أكثر فاعلية ورشداً (مطوع، 2021).

2.2 العلاقة بين المراجعة الداخلية في اطار الحوكمة وترشيد قرارات الاستثمار:

تُعتبر المراجعة الداخلية من الأدوات المهمة التي تساهم في تحسين فاعلية الحوكمة في المؤسسات، مما يؤدي إلى ترشيد القرارات الاستثمارية. من خلال دورها الرقابي، تتمكن المراجعة الداخلية من تقييم العمليات والأنظمة المالية، مما يساعد في تحديد المخاطر المحتملة وتقديم توصيات لتحسين الأداء. هذه العمليات تساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة، مما يزيد من ثقة المستثمرين في المعلومات المالية المقدمة. تشير الدراسات إلى أن وجود نظام مراجعة داخلي فعال يمكن أن يقلل من فرص التلاعب المالي، مثل إدارة الأرباح، حيث يمكن للإدارة استغلال مرونة المعايير المحاسبية لتحقيق أهداف معينة. من خلال المراجعة الداخلية، يتمكن المراجعون من كشف هذه الممارسات غير الأخلاقية، مما يساهم في تحسين جودة المعلومات المالية المتاحة للمستثمرين (يوسف، 2018). علاوة على ذلك، تؤكد الدراسات الأبحاث العلمية أن فعالية آليات الحوكمة الداخلية، بما في ذلك المراجعة الداخلية، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بكفاءة القرارات الاستثمارية. فعندما تكون هناك آليات قوية للمراجعة، تقل احتمالية اتخاذ قرارات استثمارية غير فعالة، مما يؤدي إلى تحسين الأداء المالي للمؤسسة. بالتالي، فإن العلاقة بين المراجعة الداخلية وترشيد القرارات الاستثمارية تتجلى في قدرتها على تحسين جودة المعلومات وتقليل المخاطر، مما يساهم في اتخاذ قرارات استثمارية أكثر نجاحاً وفعالية (Jafeel et al., 2024).

3. العلاقة بين المراجعة الخارجية في اطار الحوكمة وترشيد قرارات الاستثمار:

المراجعة الخارجية تُعتبر من الأدوات الأساسية في نظام الحوكمة المؤسسية، حيث تعزز من ثقة المستثمرين وترشيد قراراتهم الاستثمارية. فمن خلال فحص البيانات المالية بشكل مستقل، يتمكن المراجعون الخارجيون من التأكد من دقة المعلومات المقدمة للمستثمرين وخلوها من التحريفات الجوهرية. (Olomiyete, 2014) هذا الأمر يُعزز من ثقة المستثمرين في المعلومات التي يستندون عليها في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. (Siyanbola & Fregene, 2019) علاوة على ذلك، تُساهم المراجعة الخارجية في تقليل مخاطر الاستثمار من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية وتحديد المجالات الحرجة التي قد تنطوي على مخاطر عالية. (Fadaly, 2023) هذه المعلومات تُساعد المستثمرين على تقييم المخاطر المرتبطة بالاستثمارات المحتملة وتحديد استراتيجيات التخفيف منها. كما أن وجود مراجع خارجي مستقل يُعزز من الشفافية والمساءلة داخل المؤسسة، مما يُحسن من جودة المعلومات المالية المتاحة للمستثمرين (HUSSEIN, 2023) علاوة على ذلك، تُظهر الأبحاث والدراسات العلمية أن المؤسسات التي تخضع لمراجعة خارجية تتمتع بتكلفة ديون أقل مقارنة بالمؤسسات التي لا تخضع لمراجعة خارجية. (Li et al., 2020) هذا يُعزز من قدرة هذه المؤسسات على الحصول على تمويل بتكلفة أقل، مما يُحسن من عوائد الاستثمارات. بالتالي، فإن العلاقة بين المراجعة الخارجية وترشيد القرارات الاستثمارية تتجلى في قدرتها على تعزيز ثقة المستثمرين، تقليل المخاطر، تحسين جودة المعلومات المالية، وتخفيض تكلفة التمويل. هذه العوامل مجتمعة تُساهم في اتخاذ قرارات استثمارية أكثر فاعلية وكفاءة.

يرى الباحثان تُعتبر لجان المراجعة من العناصر المهمة في نظام الحوكمة، حيث تساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة. من خلال تقييم جودة المعلومات المالية، تساعد هذه اللجان في تقليل المخاطر المرتبطة بالقرارات الاستثمارية وتعزيز ثقة المستثمرين في المعلومات المقدمة، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات استثمارية أكثر فعالية. كما تساهم المراجعة الداخلية في تحسين فعالية الحوكمة من خلال تقييم الأنظمة المالية وتحديد المخاطر المحتملة. تعزز هذه المراجعة من الشفافية والمساءلة، مما يزيد من ثقة المستثمرين ويقلل من فرص التلاعب المالي. وبالتالي، فإن وجود نظام مراجعة داخلي فعال يرتبط بشكل وثيق بكفاءة القرارات الاستثمارية. أخيراً تمثل المراجعة الخارجية دوراً مهماً في تعزيز ثقة المستثمرين من خلال فحص البيانات المالية بشكل مستقل. تساهم هذه المراجعة في تقليل

مخاطر الاستثمار وتحسين جودة المعلومات المالية، مما يُعزز من قدرة المؤسسات على الحصول على تمويل بتكلفة أقل. بالتالي، تعزز المراجعة الخارجية من اتخاذ قرارات استثمارية أكثر فاعلية وكفاءة. تظهر هذه العلاقات بوضوح كيف أن المراجعة في اطار الحوكمة تساهم في تحسين جودة المعلومات وتقليل المخاطر، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة.

ثانياً: الدراسة الميدانية

1. مجتمع وعينة الدراسة :

تكون مجتمع الدراسة من العاملين في شركات المساهمة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، مع التركيز على الأفراد ذوي الصلة المباشرة بموضوع البحث، مثل المحاسبين، المراجعين الداخليين، مدراء الاستثمار، مدراء إدارة المخاطر، المديرين الماليين، رؤساء الأقسام، موظفي الحسابات، وأعضاء لجان المراجعة، ليصل إجمالي عدد أفراد المجتمع إلى 418 فرداً. تم اختيار عينة الدراسة باستخدام طريقة العينة العشوائية وفقاً لإحصائية ستيفن سامسون، حيث تم تحديد حجم العينة المناسب بـ 200 استبانة لضمان تمثيلية البيانات وموثوقيتها. تم توزيع 200 استبانة، واستُرُجعت 193 استبانة سليمة تم تحليلها في الدراسة.

2. الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) من خلال مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة الدراسة. بدأ التحليل باختبار ثبات الاستبانة باستخدام معامل ألفا كرونباخ، حيث تم اعتبار المقياس جيداً إذا تجاوزت القيمة 60%. كما تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي لوصف خصائص عينة الدراسة، بما في ذلك الجداول التكرارية والنسب المئوية والرسوم البيانية لمتغيرات مثل التخصص العلمي، المؤهل العلمي، المؤهل المهني، المسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة، بالإضافة إلى حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتحديد اتجاهات العينة. لاختبار فرضيات الدراسة، تم تطبيق أسلوب الانحدار الخطي البسيط لتحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة، مع تلخيص البيانات في جداول توضح القيم والنسب المئوية لعبارات الدراسة لضمان تمثيلها لمجتمع البحث بشكل دقيق.

3. الإحصاءات الوصفية لعبارات المحاور:

1.3 المحور الأول المراجعة في اطار الحوكمة

يعرض الجدول (1) الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الأول (المراجعة في إطار الحكومة)، بما في ذلك المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، التباين، والوزن النسبي لكل عبارة. الجدول رقم (1) الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الأول

العبارة	المدى	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التباين	الوزن النسبي
البعد الأول: المراجعة الخارجية في إطار الحكومة					
1. ضمان الشفافية في التقارير المالية من خلال المراجعة الخارجية.	3.00	4.6528	.58515	.342	93.06
2. تقديم تقارير دقيقة تعزز ثقة المستثمرين في البيانات المالية.	4.00	4.6891	.54652	.299	93.78
3. الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بشكل دوري للمساهمة في اتخاذ القرارات المالية.	3.00	4.6218	.56545	.320	92.44
4. تحسين جودة المعلومات المحاسبية عبر عمليات المراجعة.	4.00	4.5699	.61790	.382	91.4
5. تعزيز كفاءة الأداء المالي من خلال توصيات المراجعة الخارجية.	2.00	4.5181	.56911	.324	90.36
6. تقليل المخاطر المالية للمساهمة في اتخاذ قرارات مالية رشيدة.	3.00	4.3731	.73293	.537	87.46
7. تقديم تقويم موضوعي يعكس المركز المالي للشركة.	3.00	4.3627	.67935	.462	87.25
8. الإفصاح عن أي انحرافات في الأداء المالي لتعزيز الشفافية.	3.00	4.5285	.65389	.428	90.57
9. تطوير استراتيجيات تساعد في تحديد التمويل بدقة.	4.00	4.3679	.74610	.557	87.36
10. تعزيز الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية من خلال المراجعة الخارجية.	2.00	4.6373	.53332	.284	92.75
البعد الثاني: المراجعة الداخلية في إطار الحكومة					
1. تقييم الأنظمة الداخلية لضمان كفاءتها وفعاليتها.	2.00	4.6218	.50718	.257	92.44
2. تقديم تقارير دورية حول الأداء الداخلي لتعزيز التحسين المستمر.	2.00	4.5855	.51458	.265	91.71
3. الإفصاح عن المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على القرارات المالية.	3.00	4.4560	.63687	.406	89.12

المراجعة في اطار الحوكمة ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار – دراسة ميدانية

4.	تطوير خطط عمل فعالة تعتمد على نتائج المراجعة الداخلية.	4.00	4.3834	.76929	.592	87.67
5.	تعزيز الشفافية من خلال اجراءات المراجعة الداخلية المستقلة.	3.00	4.4715	.70005	.490	89.43
6.	تطبيق سياسات محاسبية فعالة تساعد في تحديد التمويل بدقة.	3.00	4.3782	.68232	.466	87.56
7.	تقديم توصيات لتحسين العمليات المالية بناءً على المراجعة.	3.00	4.4767	.64608	.417	89.53
8.	الإفصاح عن أي نقاط ضعف في النظام الداخلي لضمان التصحيح الفوري.	3.00	4.5596	.62735	.394	91.19
9.	تعزيز الرقابة الداخلية لحماية الأصول.	3.00	4.5855	.59002	.348	91.71
10.	تعزيز التعاون بين الإدارات المختلفة لتحقيق الأهداف المشتركة.	3.00	4.4611	.72154	.521	89.22
بعد الثالث: لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة						
1.	تشكيل لجان مراجعة مستقلة تعزز الشفافية والمساءلة.	4.00	4.5699	.63453	.403	91.4
2.	تقديم إشرافاً فعالاً على العمليات المالية لضمان الالتزام بالمعايير.	3.00	4.4974	.59621	.355	89.95
3.	الإفصاح عن نتائج المراجعة لضمان الشفافية أمام المساهمين.	3.00	4.5181	.63814	.407	90.36
4.	تحسين استراتيجيات الحوكمة من خلال توصيات اللجان.	3.00	4.3990	.64663	.418	87.98
5.	تعزيز الثقة في التقارير المالية من خلال مراجعة مستقلة.	3.00	4.5078	.65447	.428	90.16
6.	تحديد المخاطر المالية المحتملة من خلال مناقشات اللجنة.	3.00	4.3627	.74516	.555	87.25
7.	تقديم تقارير دورية لمجلس الإدارة حول أداء الشركة المالي.	4.00	4.5078	.65447	.428	90.16
8.	الإفصاح عن أي تضارب محتمل في المصالح لضمان النزاهة.	4.00	4.4560	.79672	.635	89.12
9.	تعزيز ثقافة الحوكمة الجيدة داخل الشركة.	2.00	4.5544	.57590	.332	91.09
10.	تعزيز الكفاءة من خلال تقييم مستمر للعمليات المالية.	3.00	4.4404	.65178	.425	88.81

90.08	.135	.36788	4.5038	1.77	الاتجاه العام للمحور ككل
-------	------	--------	--------	------	--------------------------

المصدر: إعداد الباحثين ، من بيانات الدراسة الميدانية، 2024م

يُظهر الجدول (1) الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الأول: المراجعة في إطار الحوكمة، والذي يتضمن ثلاثة أبعاد: المراجعة الخارجية، المراجعة الداخلية، ولجان المراجعة. بشكل عام، أظهرت النتائج أن جميع العبارات حصلت على متوسطات حسابية مرتفعة، مما يعكس موافقة قوية من أفراد العينة على أهمية هذه الآليات في تعزيز الحوكمة. في البعد الأول: المراجعة الخارجية، سجلت العبارة الثانية ("تقديم تقارير دقيقة تعزز ثقة المستثمرين في البيانات المالية") أعلى متوسط حسابي (4.6891) ووزن نسبي (93.78%)، بينما سجلت العبارة السادسة ("تقليل المخاطر المالية للمساهمة في اتخاذ قرارات مالية رشيدة") أدنى متوسط حسابي (4.3731) ووزن نسبي (87.46%). في البعد الثاني: المراجعة الداخلية، سجلت العبارة الأولى ("تقييم الأنظمة الداخلية لضمان كفاءتها وفعاليتها") أعلى متوسط حسابي (4.6218) ووزن نسبي (92.44%)، بينما سجلت العبارة الرابعة ("تطوير خطط عمل فعالة تعتمد على نتائج المراجعة الداخلية") أدنى متوسط حسابي (4.3834) ووزن نسبي (87.67%). في البعد الثالث: لجان المراجعة، سجلت العبارة الأولى ("تشكيل لجان مراجعة مستقلة تعزز الشفافية والمساءلة") أعلى متوسط حسابي (4.5699) ووزن نسبي (91.40%)، بينما سجلت العبارة السادسة ("تحديد المخاطر المالية المحتملة من خلال مناقشات اللجنة") أدنى متوسط حسابي (4.3627) ووزن نسبي (87.25%). بشكل عام، بلغ المتوسط الحسابي للمحور ككل 4.5038 بوزن نسبي 90.08%، مما يعكس اتجاهًا إيجابيًا قويًا نحو أهمية المراجعة في إطار الحوكمة في تعزيز حوكمة الشركات.

2.3 الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الثاني: ترشيد قرارات الاستثمار

يعرض الجدول (2) الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الثاني (ترشيد قرارات الاستثمار)، بما في ذلك المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، التباين، والوزن النسبي لكل عبارة.

الجدول رقم (2) الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الثاني

العبارة	المدى	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التباين	الوزن النسبي
1 تقديم معلومات دقيقة تساعد المستثمرين في اتخاذ قرارات رشيدة.	3.00	4.6684	.56263	.317	93.37
2 تقديم تحليلات مالية تدعم استراتيجيات الاستثمار الفعالة.	3.00	4.4404	.63560	.404	88.81
3 الإفصاح عن المخاطر المحتملة المرتبطة بالاستثمارات المختلفة.	3.00	4.4041	.70147	.492	88.08
4 تطوير خطط استثمارية مستدامة تعود بالنفع على المستثمرين.	3.00	4.4197	.64954	.422	88.39
5 تعزيز الشفافية في العمليات الاستثمارية لتعزيز الثقة.	4.00	4.4404	.65972	.435	88.81
6 تقديم توصيات استثمارية مبنية على بيانات دقيقة.	4.00	4.3886	.76327	.583	87.77
7 تقديم دعمًا للمستثمرين في فهم توجهات السوق وتحليلها.	4.00	4.3627	.77262	.597	87.25
8 الإفصاح عن نتائج الاستثمارات السابقة لتحسين القرارات المستقبلية.	4.00	4.4145	.74596	.556	88.29

المراجعة في إطار الحوكمة ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار – دراسة ميدانية

89.12	.458	.67652	4.4560	3.00	9 تعزيز الوعي بالممارسات الاستثمارية الجيدة.
93.37	.417	.64562	4.5337	4.00	10 تعزيز التعاون بين المستثمرين والشركات لتحسين قرارات الاستثمار.
89.06	.252	.50188	4.4528	2.50	الاتجاه العام للمحور ككل

المصدر: إعداد الباحثين ، من بيانات الدراسة الميدانية، 2024م

يُظهر الجدول (2) الإحصاءات الوصفية لعبارات **المحور الثاني: ترشيد قرارات الاستثمار**، حيث تُظهر النتائج أن جميع العبارات حصلت على متوسطات حسابية مرتفعة، مما يعكس موافقة قوية من أفراد العينة على أهمية المعلومات الدقيقة والشفافية في دعم القرارات الاستثمارية الرشيدة. سجلت العبارة الأولى ("تقديم معلومات دقيقة تساعد المستثمرين في اتخاذ قرارات رشيدة") أعلى متوسط حسابي (4.6684) ووزن نسبي (93.37%)، بينما سجلت العبارة السابعة ("تقديم دعمًا للمستثمرين في فهم توجهات السوق وتحليلها") أدنى متوسط حسابي (4.3627) ووزن نسبي (87.25%). كما أظهرت العبارة العاشرة ("تعزيز التعاون بين المستثمرين والشركات لتحسين قرارات الاستثمار") متوسطًا حسابيًا مرتفعًا (4.5337) ووزنًا نسبيًا (93.37%)، مما يؤكد أهمية التعاون في ترشيد القرارات الاستثمارية. بشكل عام، بلغ المتوسط الحسابي للمحور ككل **4.4528** بوزن نسبي **89.06%**، مما يعكس اتجاهًا إيجابيًا قويًا نحو أهمية المعلومات الدقيقة، والشفافية، والتعاون في تحسين جودة القرارات الاستثمارية .

4. اختبار الفرضيات

يعرض الجدول (3) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الأولى، والتي تنص على "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية في إطار الحوكمة وترشيد قرارات الاستثمار"

الجدول رقم (3) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية الأولى

نموذج الانحدار					
النموذج		معامل الارتباط		معامل التحديد	
1		.650 ^a		.422	
التباين					
مصدر الاختلاف		مجموع المربعات		درجات الحرية	
		متوسط المربعات		قيمة (F)	
		مستوي المعنوية			
الانحدار		2042.849		1	
الأخطاء		2793.244		191	
المجموع		4836.093		192	

معاملات الانحدار			
المعاملات الانحدار	قيمة المعاملات	قيمة (T)	مستوي المعنوية
الثابت	5.467	1.649	.101
المراجعة الخارجية	.862	11.819	.000

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2024م.

يُظهر الجدول (3) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الاولى، والتي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية في اطار الحوكمة وترشيد قرارات الاستثمار. أظهرت النتائج أن معامل الارتباط (R) بلغ 0.650، مما يشير إلى وجود علاقة قوية بين المتغيرين. كما بلغ معامل التحديد (R^2) 0.422، مما يعني أن 42.2% من التباين في ترشيد قرارات الاستثمار يمكن تفسيره من خلال المراجعة الخارجية.

أظهر تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة (F) بلغت 139.689 بمستوى معنوية 0.000، مما يؤكد أن نموذج الانحدار ذو دلالة إحصائية. فيما يتعلق بمعاملات الانحدار، بلغ معامل المراجعة الخارجية 0.862 بمستوى معنوية 0.000، مما يشير إلى أن المراجعة الخارجية تساهم بشكل إيجابي ودال إحصائيًا في ترشيد قرارات الاستثمار.

تؤكد نتائج التحليل صحة الفرضية الأولى، حيث توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية في اطار الحوكمة وترشيد قرارات الاستثمار.

يعرض الجدول (4) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الثانية، والتي تنص على "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية في اطار الحوكمة وترشيد قرارات الاستثمار"

الجدول رقم (4) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية الثانية

نموذج الانحدار					
النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل		
1	.704 ^a	.496	.493		
التباين					
مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوي المعنوية
الانحدار	2396.598	1	2396.598	187.641	.000 ^a
الأخطاء	2439.496	191	12.772		
المجموع	4836.093	192			
معاملات الانحدار					

المراجعة في اطار الحوكمة ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار – دراسة ميدانية

المعاملات الانحدار	قيمة المعاملات	قيمة (T)	مستوي المعنوية
الثابت	5.879	2.075	.039
المراجعة الداخلية	.859	13.698	.000

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2024م.

يُظهر الجدول (5) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الثانية، والتي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية في اطار الحوكمة وترشيد قرارات الاستثمار. أظهرت النتائج أن معامل الارتباط (R) بلغ 0.704، مما يشير إلى وجود علاقة قوية بين المتغيرين. كما بلغ معامل التحديد (R^2) 0.496، مما يعني أن 49.6% من التباين في ترشيد قرارات الاستثمار يمكن تفسيره من خلال المراجعة الداخلية.

أظهر تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة (F) بلغت 187.641 بمستوى معنوية 0.000، مما يؤكد أن نموذج الانحدار ذو دلالة إحصائية. فيما يتعلق بمعاملات الانحدار، بلغ معامل المراجعة الداخلية 0.859 بمستوى معنوية 0.000، مما يشير إلى أن المراجعة الداخلية تساهم بشكل إيجابي ودال إحصائيًا في ترشيد قرارات الاستثمار.

تؤكد نتائج التحليل صحة الفرضية الثانية، حيث توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية في اطار الحوكمة وترشيد قرارات الاستثمار.

يعرض الجدول (5) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الثالثة، والتي تنص على "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة في إطار الحوكمة وترشيد قرارات الاستثمار"

الجدول رقم (5) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية الثالثة

نموذج الانحدار					
النموذج		معامل الارتباط		معامل التحديد	
1		.704 ^a		.495	
				.493	
التباين					
مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوي المعنوية
الانحدار	2395.138	1	2395.138	187.415	.000 ^a
الأخطاء	2440.955	191	12.780		
المجموع	4836.093	192			
معاملات الانحدار					
المعاملات الانحدار		قيمة المعاملات		قيمة (T)	
				مستوي المعنوية	

الثابت	10.071	3.981	.000
لجان المراجعة	.769	13.690	.000

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2024م.

يُظهر الجدول (5) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الثالثة، والتي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة في إطار الحوكمة وترشيد قرارات الاستثمار. أظهرت النتائج أن معامل الارتباط (R) بلغ 0.704، مما يشير إلى وجود علاقة قوية بين المتغيرين. كما بلغ معامل التحديد (R^2) 0.495، مما يعني أن 49.5% من التباين في ترشيد قرارات الاستثمار يمكن تفسيره من خلال لجان المراجعة.

أظهر تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة (F) بلغت 187.415 بمستوى معنوية 0.000، مما يؤكد أن نموذج الانحدار ذو دلالة إحصائية. فيما يتعلق بمعاملات الانحدار، بلغ معامل لجان المراجعة 0.769 بمستوى معنوية 0.000، مما يشير إلى أن لجان المراجعة تساهم بشكل إيجابي ودال إحصائياً في ترشيد قرارات الاستثمار.

تؤكد نتائج التحليل صحة الفرضية الثالثة، حيث توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة إطار الحوكمة وترشيد قرارات الاستثمار.

خاتمة:

سعت الدراسة إلى تحليل دور المراجعة في إطار الحوكمة، المتمثلة في المراجعة الخارجية، المراجعة الداخلية، ولجان المراجعة، في ترشيد قرارات الاستثمار في شركات المساهمة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات من 193 فرداً من العاملين في هذه الشركات باستخدام استبانة تم توزيعها على عينة عشوائية ممثلة. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج مهمة، أبرزها:

- وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية وترشيد قرارات الاستثمار.
- أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وترشيد قرارات الاستثمار.
- أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار.

التوصيات:

- استناداً إلى النتائج التي تم التوصل إليها يوصي الباحثان ب:
 - تعزيز دور المراجعة الخارجية لترشيد قرارات الاستثمار من خلال ضمان أن تقارير المراجعة الخارجية تتضمن معلومات واضحة ودقيقة تساعد المستثمرين في اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة.
 - تفعيل المراجعة الداخلية لترشيد قرارات الاستثمار من خلال تطوير أنظمة مراجعة داخلية تركز على تقييم المخاطر المالية لتحديد التهديدات المحتملة واتخاذ إجراءات وقائية.
 - تشكيل لجان مراجعة مستقلة لترشيد قرارات الاستثمار من خلال تعزيز دورها في تقييم استراتيجيات الاستثمار ومدى فعاليتها، حيث يضمن التقييم الدوري أن الاستراتيجيات تحقق الأهداف المالية المطلوبة.

قائمة المراجع:

المؤلفات:

بدوي، محمد عباس. (2020). المحاسبة البيئية بين النظرية والتطبيق. الإسكندرية: المكتب الحديث.

الأطروحات:

بشير، مرتضى القسم عوض الكريم. (2011). دور معايير المحاسبة للأوراق المالية في اتخاذ قرارات الاستثمار في الأسواق المالية: دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية. الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه غير منشورة.

عبده، إيمان محمد السعيد سلامة. (2018). إطار محاسبي للإفصاح عن التنبؤات المالية لترشيد قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية. القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، رسالة دكتوراه غير منشورة.

يوسف، حسام محمد عبد الله. (2008). أثر المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية في المصارف التجارية السودانية: دراسة حالة بنك الشمال الإسلامي السوداني. الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة.

Saleh, N. M., & Ismail, A. H. (2017). The role of audit quality and corporate governance in mitigating earnings management for Malaysian

IPO companies. Faculty of Economics and Business, UKM, National University of Malaysia.

المقالات:

- أبو القاسم، تهاني. (2016). دور المراجعة في اطار الحوكمة في تخفيض مخاطر المراجعة - دراسة ميدانية على بنك فيصل الإسلامي السوداني. الخرطوم: كلية الإمارات للعلوم والتكنولوجيا، مجلة كلية الدراسات والبحوث، العدد 1.
- عبدالكريم، زرقاوي، & عامرة، ياسمينه. (2018). اتخاذ القرارات الاستثمارية في ظروف المخاطرة وعدم التأكد - دراسة حالة المؤسسة الوطنية لمناجم الفوسفات بتبسة. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 11، العدد 1، ص ص 77-91.
- ملاح، وئام. (2019). دور آليات الحوكمة الداخلية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية - دراسة حالة المؤسسة الوطنية لمناجم الفوسفات بتبسة. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 1، ص ص 55-72.
- جاودي، حورية. (2021). أثر ركائز الحوكمة في دعم استقلالية المراجعة الداخلية. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، ص ص 1181-1192.
- حايي، خالد مفضل أحمد سيد & يوسف كمال أحمد. (2023). فعالية لجان المراجعة ودورها في: ترشيد قرارات الاستثمار - دراسة ميدانية على عينة من المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية. مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، المجلد 18، العدد 4، ص ص 19-19.
- بلعجوز، حسين. (2012). دور معلومات محاسبة التسيير الاستراتيجية في صنع قرارات الاستثمار الرأسمالي. مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 7، 165-180.
- حمد الله، أحمد السيد. (2020). مدى أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين: منهج مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبي لتنشيط سوق المال المصري. مجلة البحوث التجارية، 23(1)، 126-140.
- الشريفي، زينب هادي، ومحمد، حسين بديوي. (2022). تأثير الوعي الاجتماعي للمستثمر على قرارات الاستثمار. مجلة دراسات الكوفة، 65، 277-290.
- الملحم، عدنان عبد الله، وفهيم، عز الدين فكري. (2004). واقع اتخاذ القرارات الاستثمارية في المنشآت الصناعية السعودية ومجالات تطويرها في ظل تكنولوجيا التصنيع المتقدمة. المجلة العلمية لكلية التجارة (بنين)، 29، 77-90.

- سياسي، سيروان، وسلمان، سعد. (2021). تأثير الملاءة المالية في استثمارات شركات التأمين. مجلة دراسات محاسبية ومالية، 16(57)، 93-105.
- مطاوع، أحمد كمال. (2021). أثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية في تقرير مراقب الحسابات على قرارات الإستثمار في ضوء تبين خصائص الشركات ومجالس إدارتها بالمملكة العربية السعودية (دراسة تطبيقية). مجلة البحوث المالية والتجارية، 22(1)، 30.
- عوض، محمد حمدي. (2023). تأثير الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على تعقد تقرير المراجعة وانعكاس ذلك على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم: دراسة تجريبية. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، 7(3)، 280.
- يوسف، صلاح عبد الله. (2018). دور لجان المراجعة في الحد من السلوك الانتهازي للإدارة في إدارة الأرباح بهدف تحسين جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على قطاع البنوك بمملكة البحرين. الفكر المحاسبي، 10(4)، 123.
- Akeju, J. B., & Babatunde, A. A. (2017). Corporate governance and financial reporting quality in Nigeria. *International Journal of Information Research and Review*, 4(2), 3749-3753.
- Fadaly, Dina S. (2023). Investigating the Impact of Digital Transformation of External Auditing on their Business in the Egyptian Context.
- HUSSEIN, YOUSIF ABBAS. (2023). The role of governance in enhancing investment decisions in capital. *Journal of Scientific Development for Studies and Research (JSD)*, 4(14), 294-295.
- Ibrahim, G., Mansor, N., & Nasidi, M. (2020). Mediating Effect of Audit Committee Independence on the Link Between Firms Internal Governance Tunneling from Real Earnings Management. *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, 10(2), 195-211.

Jafeel, Adam Yahya, Chu, Ei Yet, & Abdalla, Yousif Abdelbagi. (2024). Board effectiveness and corporate investment in emerging markets: evidence from the gulf cooperation council countries. Journal of Accounting in Emerging Economies.

Li, Jialong, Wu, Zhenyu, & Zhang, Lei. (2020). Family involvement, external auditing, and the cost of debt: Evidence from U.S. small firms. Journal of Small Business Management, 59, 680-681.

Olomiyete, Ayobami. (2014). Sustainability of institutional investors' confidence in the practice of external auditing in Nigeria.

Siyanbola, Trimisiu Tunji, & Fregene, Olajumoke Olamide. (2019). The Relationship Between Accounting Information Disclosures and Investment Decisions of Listed Firms in Nigeria.

...